الفصل الثاني

في علم المنطق

فنخبر بجملة ما فيه، ثم بمنفعته، ثم بموضوعاته، ثم بمعنى عنوانه[١]، ثم نحصي أجزاءه، وجمل ما في كلّ واحدٍ منها.

حدّ المنطق:

فصناعة المنطق تعطي جملة القوانين التي شأنها أن تُقوّم العقل، وتُسدّد الإنسان نحو طريق الصواب، ونحو الحقّ في كلّ ما يمكن أن يغلط فيه من المعقولات؛ والقوانين التي تحفظه وتحوطُه[٢] من الخطأ والزلل والغلط في المعقولات؛ والقوانين التي يُمتحن بها في المعقولات ما ليس يُؤمَنُ أن يكون قد غلط فيه غالط. وذلك أن في المعقولات أشياء لا يمكن أن يكون العقل غلط فيها، وهي التي يجد الإنسان نفسه كأنها فُطرت على معرفتها واليقين بها مثل: أن الكلّ أعظم من جزئه؛ وأن كلّ ثلاثة فهو عدد فرد.

وأشياء أخر يمكن أن يغلط فيها ويعدل عن الحقّ إلى ما ليس بحقٍّ، وهي التي شأنها أن تدرك بفكر وتأمل، عن قياس واستدلال[٣].

---

(١) معنى عنوانه: أي معنى كلمة (المنطق).

(٢) حاط الشيءَ: حفظه وتعهّده بجلب ما ينفعه ودفع ما يضرُّه.

(٣) القياس (في المنطق): قول مركب من قضيتين أو أكثر متى سُلِّم لزم عنه لذاته قول آخر، كما إذا قلنا: كل ذي أذن من الحيوان يلد، والسلحفاة ذات أذن، فإن هذا يستلزم القول بأن السلحفاة تلد. (وفي الفقه): هو حمل فرع على أصل لعلة مشتركة بينهما، كالحكم بتحريم شراب مسكر حملاً على الخمر، لاشتراكهما في علّة التحريم وهو الإسكار. الاستدلال: من استدل بالشيء على الشيء: اتخذه دليلاً عليه، أو من استدلّ على الشيء: طلب أن يُدلَّ عليه.

ففي ذلك دون تلك يضطر الإنسان الذي يلتمس الوقوف على الحق اليقين في مطلوباته كلّها إلى قوانين المنطق.

وهذه الصناعة تناسب صناعة النحو؛ وذلك أن نسبة صناعة المنطق إلى العقل والمعقولات كنسبة صناعة النحو إلى اللسان والألفاظ.

فكل ما يعطيناه علم النحو من القوانين في الألفاظ، فإن علم المنطق يعطينا نظائرها في المعقولات.

وتناسب أيضاً علم العروض؛ فإن نسبة علم المنطق إلى المعقولات كنسبة العروض إلى أوزان الشعر.

وكل ما يعطيناه علم العروض من القوانين في أوازن الشعر فإن علم المنطق يعطينا نظائرها في المعقولات.

وأيضاً فإن القوانين المنطقية التي هي آلات يُمتحن بها في المعقولات ما لا يُؤمَن أن يكون العقل قد غلط فيه أو قصّر في إدراك حقيقته تشبه الموازين والمكاييل التي يُمتحن بها في كثير من الأجسام ما لا يُؤمَن أن يكون الحسّ قد غلط أو قصّر في إدراك تقديره، وكالمساطر التي يُمتحن بها في الخطوط ما لا يُؤمَن أن يكون الحسّ قد تحيّر أو غلط في إدراك استقامته.

فائدة علم المنطق:

فهذه جملة غرض المنطق، وتبيّن من غرضه عظيم غنائه؛ وذلك في كلّ ما نلتمس تصحيحه عند غيرنا، وفيما نلتمس تصحيحه عند أنفسنا، وفيما يلتمس غيرنا تصحيحه عندنا.

فإنه إذا كانت عندنا تلك القوانين، والتمسنا استنباط[1] مطلوب وتصحيحه عند أنفسنا لم نطلق أذهاننا في تَطلُّب ما نُصحّحه مهملة تسبح في أشياء غير محمودة، وتروم المصير إليه من حيث اتفق، ومن جهات عسى أن تغلطنا فتوهمنا فيما ليس بحقٍّ أنه حقٌّ فلا نشعر به. بل ينبغي أن يكون علمنا

(١) استنبط الشيء استنباطاً: استخرجه مجتهداً فيه، كالفقيه يستنبط الحكم، والمسؤول يستنبط الجواب من ثنايا السؤال.

أيّ طريق ينبغي أن نسلك إليه، وعلى أيِّ الأشياء نسلك، ومن أين نبتدي في السلوك، وكيف نقف من حيث تتيقّن أذهاننا، أو كيف ينبغي بأذهاننا علم شيءٍ شيءٍ منها إلى أن نُفضي لا محالة إلى مُلتمسنا، ونكون مع ذلك قد عرفنا جميع الأشياء المغلطة لنا والملبسة[١] علينا فنتحرّز[٢] عنها عند سلوكنا. فعند ذلك نتقيّن فيما نستنبطه أنّا صادفنا فيه الحقّ ولم نغلط. وإذا رابنا[٣] أمر شيء استنبطناه، فَيُخيّل إلينا أنّا قد سَهَوْنا[٤] عنه، امتحناه من وقتنا؛ فإن كان فيه غلط، شعرنا به، وأصلحنا موضع الزلل بسهولة.

وتلك تكون منازلنا فيما نلتمس تصحيحه عند غيرنا، فإنّا إنما نصحّح الرأي عند غيرنا بمثل [الآلات والقوانين] التي نُصحّحه عند أنفسنا، فإن نازعنا[٥] في الحجج والأقاويل التي خاطبناه بها في تصحيح ذلك الرأي لم هذه، وطالبنا بوجه تصحيحها له، وكيف صارت تُصحّح ذلك الرأي دون أن تصحّح ضدّه، ولِمَ صارت أولى من غيرها بتصحيح ذلك الرأي؛ قدرنا أن نبيّن له جميع ذلك.

وكذلك إذا أراد غيرنا أن يُصحّح عندنا رأياً ما، كان معنا ما نمتحن به أقاويله وحججه التي رام[٦] أن يُصحّح بها ذلك الرأي؛ فإن كانت في الحقيقة مُصحّحة، تبيّن من أيّ وجهٍ يُصحّح. فنقبل ما نقبله من ذلك عن علمٍ وبصيرةٍ. وإذا غالط أو غلط تبيّن من أيّ وجه غالط أو غلط. فَنُزيّف ما يدفعه من ذلك عن علمٍ وبصيرةٍ.

وإذا جهلنا المنطق كان حالنا في جميع هذه الأشياء بالعكس وعلى

---

(١) الملبسة: من لَبَس عليه الأمر لَبْساً: خلطه عليه حتى لا يعرف حقيقته، قال تعالى: ﴿**وَلَا تَلْبِسُوا الحَقَّ بِالبَاطِلِ**﴾. [البقرة: ٤٢].
ويقال: ألبس عليه الأمرُ: اشتبه واختلط، واللُّبْسُ: الشُّبهة وعدم الوضوح.

(٢) تَحرَّزَ من الشيء: تَوقَّاهُ.

(٣) رابه الأمرُ رَيْباً، ورِيَبةً: جعله شاكّاً، ومنه: ارتابَ فيه، وبه: شَكَّ واتَّهم.

(٤) سَها عن الشيء، وفيه، سَهْواً، وسُهُوّاً، وسَهْوَةً، غَفَلَ عنه، أو تركه مع العلم، أو من غيره.

(٥) نازع فلاناً في الأمر: خاصمه وغالبه.

(٦) رام الشيء رَوْماً، ومراماً: طلبه.

الضدِّ. وأعظم من جميع ذلك وأقبحه وأشنعه وأحرى[١] به أن يُحذر ويُتَّقى هو ما يلحقنا إذا أردنا أن ننظر في الآراء المتضادّة، أو نحكم بين المتنازع فيها وفي الأقاويل والحجج التي يأتي بها كلّ واحدٍ ليصحّح رأيه وَيُزيّف رأي خصمه. فإنّا إن جهلنا المنطق لم نقف من حيث نَتيقَّن على صواب من أصاب منهم كيف أصاب، ومن أيّ جهةٍ أصاب، وكيف صارت حجّته تُوجِب صحّة رأيه، ولا على غلط منهم، أو كيف غلط، ومن أَيّ جهةٍ غالط أو غلط، وكيف صارت حجّته لا تُوجب صحّة رأيه؛ فيعرض لنا عند ذلك: إما أن نتحيّر في الآراء كلّها حتى لا ندري أيّها صحيح وأيّها فاسد؛ وإما أن نظنّ أن جميعها على تضادِّها حقٌّ، أو نظنُّ أنه ليس ولا في شيء منها حقٌّ، وإما أن نسرع في تصحيح بعضها وتزييف[٢] بعضها، ونروم تصحيح وتزييف ما تزيّف من حيث لا ندري من أيّ وجهٍ هو كذلك، فإن نازع منازع فيما نُصحّحه أو نُزيّفه فلم يمكنّا أن نُبيّن له وجوه ذلك، وإن اتفق فيما صحّحناه أو زيّفناه شيء هو في الحقيقة كذلك لم نكن على يقين في شيء من هذين أنه في الحقيقة كما هو عندنا، بل نعتقد ونظنّ في كلّ ما هو صحيح عندنا عسى أن يكون فاسداً، وفيما هو عندنا فاسد عسى أن يكون صحيحاً، وعسى أن نرجع إلى ضدِّ ما هو الحقّ عليه في الأمرين جميعاً، وعسى أن يرد علينا وارد إما من خارج أو من خاطر يسنح[٣] في أنفسنا، فيزيلنا عمّا هو عندنا اليوم صحيح أو فاسد إلى ضدِّه. وكان جميع ذلك كما يقال في المثل: حاطب الليل[٤].

وهذه الأشياء تعرض لباقي الناس دليل عونٍ عندنا بالكمال في العلوم، فإنّا إن جهلنا المنطق ولم يكن معنا ما نمتحنهم فيه، فإمّا أن نحسن الظن بجميعهم، وإما أن نَتَّهم جميعهم، وإما أن نشرع في تمييز ما يتّهم فيكون كلّ ذلك منّا من غير تثبيت. ومن حيث لا نتَيقَّن. فلا نأمن أن يكون فيمن قد

(١) أَحْرَى به: أفضل، وأخلق، وأجدر.

(٢) زَيَّفَ القول أو الرأي: فَنَّده وأظهر باطله.

(٣) سَنَحَ الأمر سُنُوحاً: عَرَضَ، وسَنَح الخاطرُ بشيءٍ: جَادَ وسَمَحَ.

(٤) حاطب ليلٍ: يتكلَّم بالغثِّ والسمين، أو يجني على نفسه لعدم تَفقُّد أمره وكلامه؛ وكذا الذي يجمع الحطب في الليل فإنه يجمع منه في حبله الجيِّدَ والرديء.

أحْسَنّا فيه الظنّ أنه مُموَّه مُشنَّع[١]، فيكون قد نفق[٢] عندنا المبطل، وأيّدنا من يسخر بنا ونحن لا نشعر. أو يكون فيمن اتهمناه نحن فنكون قد اطَّرحناه[٣] ونحن لا نشعر.

فهذه مضرّة جهلنا بالمنطق، ومنفعة علمنا به، ويتبيّن أنه ضروري لمن أحبّ أن لا يقتصر في اعتقاداته وآدابه على الظنون[٤]، وهي الاعتقادات التي لا يأمن صاحبها عند نفسه أن يرجع عنها إلى أضدادها. وليس بضروري لمن آثر المقام في الاقتصار في آرائه على الظنون وقنع بها.

وأما من زعم أن الدُّربة بالأقاويل والمخاطبات الجدلية، أو الدُّربة بالتعاليم مثل الهندسة والعدد تغني عن علم قوانين المنطق أو تقوم مقامه وتفعل فعله، أو تعطي الإنسان القوة على إمتحان كلّ قول وكلّ حجّة وكلّ رأي، وتسدّد الإنسان إلى الحقّ واليقين حتى لا يغلط في شيء من سائر العلوم أصلاً، فهو مثل من زعم أن الدُّربة والارتياض[٥] بحفظ الأشعار والخطب، والاستكثار من روايتها، يغني في تقويم اللسان، وفي أن لا يلحن الإنسان عن قوانين النحو، ويقوم مقامها ويفعل فعلها، وأنه يعطي الإنسان قوة يمتحن بها إعراب كلّ قولٍ هل أُصيبَ فيه أو لُحِنَ[٦]. فالذي يليق أن يُجاب به في أمر النحو ههنا هو الذي يُجاب به في أمر المنطق هناك.

وكذلك من زعم أن المنطق فضلٌ لا يُحتاج إليه إذ كان قد يمكن أن يُوجد في وقت ما إنسان كامل القريحة[٧] لا يخطئ الحق أصلاً من غير أن يكون قد علم شيئاً من قوانين المنطق، كقول من زعم أن النحو فضلٌ، إذ قد

---

(١) المُموَّهُ: المُلْبَسُ بالباطل. المُشَنَّعُ: المُسْتَنكَرُ والمُسْتَقْبَحُ والمُشَوَّهُ.

(٢) نَفَقَ الشيءُ نَفَاقاً: راجَ ورُغِبَ فيه.

(٣) اطَّرَحَ الشيءَ، وطَرَحَهُ: ألقاه ونحّاه وأبعده.

(٤) الظُّنون: جمع الظَّنّ: إدراك الذهن الشيءَ مع ترجيحه، وقد يكون مع اليقين.

(٥) الارتياض: من راضه روضاً، ورياضاً، ورياضةً: ذَلَّله، ومنه: ارتاض المُهر: ذَلَّ.

(٦) لَحَنَ فلان في كلامه لَحْناً: أخطأ الإعراب وخالف وجه الصواب في النحو، فهو لاحنٌ، ولحَّان؛ ولُحِن في القول: أُخطِئَ في إعرابه وخُولف النحو فيه.

(٧) القريحة: ملكةٌ في الإنسان يستطيع بها ابتداع الكلام وإبداء الرأي، وقيل: القريحة من الإنسان: طبيعته التي جُبل عليها.

يُوجد في الناس من لا يلحن أصلاً من غير أن يكون قد علم شيئاً من قوانين النحو ـ فإن الجواب عن القولين جميعاً جوابٌ واحد.

موضوع علم المنطق:

وأما موضوعات المنطق[١]، وهي التي فيها تُعطى القوانين، فهي المعقولات من حيث تدلّ عليها الألفاظ، والألفاظ من حيث هي دالة على المعقولات. وذلك أن الرأي إنما نُصحّحه عند أنفسنا بأن نتفكّر ونُروِّي[٢] ونقيم في أنفسنا أموراً ومعقولات شأنها أن تُصحّح ذلك الرأي، ونُصحّحه عند غيرنا بأن نخاطبه بأقاويل نُفهّمه بها الأمور والمعقولات التي شأنها أن تُصحّح ذلك الرأي. وليس يمكن أن نُصحّح أيّ رأيٍ اتّفق بأيّ معقولاتٍ اتّفقت، ولا أن نُوجد تلك المعقولات بأيّ عددٍ اتّفق، ولا بأيّ أحوالٍ وتركيبٍ وترتيبٍ اتّفق، بل نحتاج في كلّ رأيٍ نلتمس تصحيحه إلى أمور ومعقولات محدّدة، وإلى أن يكون بعددٍ ما معلوم، وعلى أحوالٍ وتركيبٍ أو ترتيبٍ معلوم. وتلك ينبغي أن تكون لحال ألفاظها التي بها تكون العبارة عنها عند تصحيحها لدى غيرنا. فلذلك نضطر إلى قوانين تحوطنا في المعقولات وفي العبارة عنها، وتحرسنا من الغلط فيهما. وكلا هاتين: أعني المعقولات والأقاويل التي بها تكون العبارة عنها، يُسمّيها القدماء «النطق والقول». فَيُسمّون المعقولات القول والنطق الداخل المركوز[٣] في النفس، والذي يُعبّر به عنهما القول والنطق الخارج بالصوت، والذي يُصحّح به

---

(١) أشار الغزالي إلى موضوعات علم المنطق فقال: «اعلم أن مضمونه تعليم كيفية الانتقال من الصور الحاصلة في ذهنك، إلى الأمور الغائبة عنك. فإن هذا الانتقال له هيئة وترتيب، إذا رُوعيت أفضت إلى المطلوب، وإن أُهملت قصّرت عن المطلوب. والصواب من هيئته وترتيبه شديد الشبه بما ليس بصواب. فمضمون هذا العلم على سبيل الإجمال هذا، وأما على سبيل التفصيل فهو أن المطلوب هو العلم، والعلم ينقسم إلى العلم بذوات الأشياء... إلى العلم بنسبة هذه الذوات المتصورة بعضها إلى بعض، إما بالسلب، وإما بالإيجاب». (معيار العلم: ٣٩).

(٢) رَوَّى فلان في الأمر: نظر فيه وتفكر.

(٣) المركوز: الثابت؛ يقال: رَكَزَ الشيء رَكْزاً: أَقرَّه وأثبته، فهو مركوز، ومنه: رَكَزَ السهم في الأرض: غَرَزَهُ.

الإنسان الرأي عند نفسه هو القول المركوز في النفس، والذي به يُصحّحه عند غيره هو القول الخارج بالصوت، والقول الذي شأنه أن يُصحّح رأياً ما يسميه القدماء «القياس»، كان قولاً مركوزاً في النفس أو خارجاً بالصوت.

علم المنطق والنحو:

فالمنطق يعطي القوانين التي سلف ذكرها في القُوّتين جميعاً. وهو يشارك النحو بعض المشاركة بما يعطي من قوانين الألفاظ، ويفارقه في أن علم النحو إنما يعطي قوانين تخصّ ألفاظ أمّةٍ ما، وعلم المنطق يعطي قوانين مشتركة تعمّ ألفاظ الأمم كلّها. فإن للألفاظ أحوالاً تشترك فيها لغاتُ جميع الأمم؛ مثل أن الألفاظ منها مفردة ومنها مركّبة والمفردة اسم، وكلمة، وأداة، وأن منها ما هي موزونة وغير موزونة، وأشباه ذلك.

وههنا أحوال تخصّ لساناً دون لسانٍ مثل: أن الفاعل مرفوع والمفعول به منصوب، والمضاف لا يدخل فيه ألف ولام التعريف. فإن هذه وكثيراً غيرها يخصّ لسان العرب. وكذلك في لسان كلّ أمة أحوال تخصّه. وما وقع في علم النحو من أشياء مشتركة لألفاظ الأمم كلّهم، فإنما أخذه أهل النحو من حيث هو موجود في ذلك اللسان الذي عمل النحو له؛ كقول النحويين من العرب: إن الكلم العربية اسم، وفعل، وحرف، وكقول نحويي اليونانيين: أجزاء القول في اليونانية اسم، وكلمة، وأداة. وهذه ليست إنما توجد في العربية فقط، أو في اليونانية فقط، بل في جميع الألسنة، وقد أخذها نَحْوِيُّو العرب على أنها في العربية، ونَحْوِيُّو اليونانية على أنها في اليونانية.

فعلم النحو في كلّ لسان إنما ينظر فيما يخصّ تلك الأمة، وفيما هو مشترك له ولغيره، لا من حيث هو مشترك، لكن من حيث هو موجود في لسانهم خاصّة.

فهذا هو الفرق بين نظر أهل النحو في الألفاظ وبين نظر أهل المنطق فيها؛ وهو أن النحو يعطي قوانين تخصّ ألفاظ أمةٍ، ويأخذ ما هو مشترك لها ولغيرها، لا من حيث هو مشترك، بل من حيث هو موجود في اللسان الذي عمل ذلك النحو له.

والمنطق فيما يعطي من قوانين الألفاظ إنما يعطي قوانين تشترك فيها ألفاظ الأمم، وتأخذها من حيث هي مشتركة، ولا ينظر في شيء ممّا يخصّ ألفاظ أمةٍ ما، بل يقضي أن يُؤخذ ما يحتاج إليه من ذلك عن أهل العلم بذلك اللسان.

وأما عنوانه[١] ـ فإنه بيَّن أنه يُنبئ عن جملة غرضه؛ وذلك أنه مُشتقٌ من النطق. وهذه اللفظة تقال عند القدماء على ثلاثة معان:

أحدها: القول الخارج بالصوت، وهو الذي به تكون عبارة اللسان عمّا في الضمير.

والثاني: القول المركوز في النفس، وهو المعقولات التي تدلّ عليها الألفاظ.

والثالث: القوة النفسانية المفطورة[٢] في الإنسان، التي بها يميّز التمييز الخاص بالإنسان دون سواه من الحيوان، وهي التي بها يَحصل للإنسان المعقولات والعلوم والصنائع؛ وبها تكون الرويَّة؛ وبها يميّز بين الجميل والقبيح من الأفعال. وهي توجد لكلّ إنسان حتى في الأطفال، لكنها نزرة[٣] لم تبلغ بعد إلى أن تفعل فعلها؛ كقوة رِجْل الطفل على المشي، وكالنار اليسيرة التي لا تبلغ أن تحرق الجذع[٤]، وفي المجانين والسكران كالعين الحولاء، وفي النائم كالعين المغمضة، وفي المغميّ عليه كالعين التي عليها غِشاوة[٥] من بخار أو غيره.

فهذا العلم ـ لمّا كان يعطي قوانين في النطق الخارج، وقوانين في النطق الداخل، ويقيم بما يعطيه من القوانين في الأمرين النطق الثالث الذي هو في الإنسان بالفطرة، ويُسدّده[٦] حتى لا يفعل فعله في الأمرين إلّا على

(١) عنوانه: أي كلمة «المنطق».
(٢) المفطورة: المخلوقة، أو الموجودة ابتداءً.
(٣) النَّزْرَةُ: القليلة التافهة، أو القليلة الخير.
(٤) الجِذْعُ: أي ساق الشجرة، من أي نوع كانت.
(٥) الغِشَاوَةُ: الغِشاء: الغطاء؛ قال تعالى: ﴿**خَتَمَ اللَّهُ على قُلُوبِهِمْ وَعَلى سَمْعِهِمْ وَعَلى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ**﴾. [البقرة: ٧].
(٦) يُسدِّدُه: يُوجِّهُه إلى السَّداد، وهو الصَّواب، أو الاستقامة والقَصْد.

أصوب ما يكون وأتمّه وأفضله ـ سُمّي باسم مشتق من النطق الذي يقال على الأنحاء الثلاثة؛ كما أن كثيراً من الكتب التي تعطي قوانين في المنطق الخارج فقط من كتب أهل العلم في النحو فقط تُسمّى باسم المنطق. وبيّنٌ أن الذي يُسدّد نحو الصواب في جميع أنحاء النطق أحرى بهذا الاسم.

أقسام علم المنطق:

فأما أجزاء المنطق فهي ثمانية:

وذلك أن أنواع القياس، وأنواع الأقاويل التي يُلتمس بها تصحيح رأيٍ أو مطلوبٍ في الجملة، وأنواع الصنائع التي فعلها بعد استعمالها أن نستعمل القياس في المخاطبة في الجملة خمسة: برهانية، وجدلية، وسوفسطائية، وخطبية، وشعرية.

فالبرهانية: هي الأقاويل التي شأنها أن تفيد العلم اليقين في المطلوب الذي نلتمس معرفته، سواء استعملها الإنسان فيما بينه وبين نفسه في استنباط ذلك المطلوب أو خاطب بها غيره، أو خاطبه بها غيره في تصحيح ذلك المطلوب، فإنها في أحوالها كلّها شأنها أن تفيد العلم اليقين، وهو العلم الذي لا يمكن أصلاً أن يكون خلافه[1]، ولا يمكن أن يرجع الإنسان عنه، ولا أن يعتقد فيه أنه يمكن أن يرجع عنه، ولا تقع عليه فيه شبهة بغلطة ولا مغالطة تزيله عنه، ولا ارتياب ولا تهمة له بوجهٍ ولا سببٍ[2].

والأقاويل الجدلية هي التي شأنها أن تستعمل في أمرين:

أحدهما: أن يلتمس السائل بالأشياء المشهورة التي يعترف بها جميع الناس غلبة المجيب في موضع يضمن المجيب حفظه أو نصرته، [فإن كان

(١) خلافُهُ: ضِدُّه أو عكسه؛ يقال: خالف الشيءَ مخالفةً، وخِلَافاً: ضَادَّهُ.

(٢) أشار الغزالي إلى فوائد البرهان فقال: «اعلم أن البرهان الحقيقي ما يفيد اليقين الضروري الدائم الأبدي الذي يستحيل تغييره، كعلمك بأن العالم حادث، وأن له صانعاً، وأمثال ذلك مما يستحيل أن يكون خلافه إلى الأبد، إذ يستحيل أن يحضرنا زمان نحكم فيه على العالم بالقدم، أو على الصانع بالنفي. فأما الأشياء المتغيرة التي ليس فيها يقين دائم، فهي جميع الجزئيات، التي في العالم الأرضي، وأقربها إلى الثبات: الجبال». (معيار العلم: ٢٣٣).

هذا] بالأقاويل التي ليست مشهورة لم يكن فعلهما ذلك فعلاً على طريق الجدل.

والثاني: في أن يلتمس بها الإنسان إيقاع الظنّ القويّ في رأيٍ قصد تصحيحه إما عند نفسه وإما عند غيره حتى يخيّل أنه يقين من غير أنْ يكون يقيناً.

والأقاويل السوفسطائية: هي التي شأنها أن تغلط وتضلل وتلبّس وتُوهم فيما ليس بحقٍّ أنه حقٌّ، وفيما هو حقٌّ أنه ليس بحقٍّ، وتُوهم في من ليس بعالم أنه عالمٌ ناقدٌ[1]، وتُوهم في من هو حكيمٌ عالمٌ أنه ليس كذلك. وهذا الاسم، أعني السوفسطائية، اسم المهنة التي يقدر الإنسان المغالطة والتمويه والتلبيس بالقول والإيهام، إما في نفسه أنه ذو حكم وعلم وفضل، أو في غيره أنه نقصٌ من غير أن يكون كذلك في الحقيقة، وإما في رأيٍ حقٍّ أنه ليس بحقٍّ، وفيما ليس بحقٍّ أنه حقٌّ[2]، وهو مركب في اليونانية من «سوفيا»، وهي الحكمة، ومن «اسطس»، وهي المُموَّهة؛ فمعناه حكمة مُموَّهة. وكلّ من له قدرة على التمويه والمغالطة بالقول في أيّ شيء كان، سُمِّي بهذا الاسم. وقيل إنه سوفسطائي، وليس كما ظنّ قوم أن سوفسطا اسم إنسان في الزمن القديم، وأنّ مذهبه كان إبطال الإدراك والعلوم؛ وشيعته الذين يتبعون رأيه فينصرون مذهبه يُسمّون سوفسطائيين، وكلّ من رأى رأي ذلك الرجل ونصره سُمّي بهذا الاسم ـ فإن هذا ظنٌّ غبيٌّ جداً؛ فإنه لم يكن فيما سلف إنسان كان مذهبه إبطال العلوم والإدراك يلقب بهذا اللقب، ولا القدماء سَمُّوا بهذا الاسم أحداً، لأجل أنهم نسبوه إلى إنسان كان يلقب بسوفسطا، بل إنما كانوا يسمونه إنساناً بهذا الاسم لأجل مهنته ونوع مخاطبته، وقدرته على جودة المغالطة والتمويه، كائناً من كان من الناس، كما لا يُسمّون الإنسان جدلياً لأنه يُنسب إلى إنسان كان يلقّب بجدل.

(١) الناقد: هو الذي يُميِّز جيّد الشيء من رديئه، وصحته من زيفه.

(٢) يُرجع إلى كتاب «معيار العلم» للغزالي (١٩٧ ـ ٢١٩) ففيه بحث مفصّل عن السوفسطائيين، وأساليبهم في التلبيس والتمويه، وعن مثارات خيالهم التي أرجعها الغزالي إلى: صورة القياس عندهم، والشكوك الناتجة عن غلطهم في المقدمات، والشكوك المتعلقة بالنتائج من وجه، وبالمقدمات من وجهٍ آخر.

بل سَمّوه جدلياً لمهنته ونوع مخاطبته، ولقدرته على حسن استعمال صناعته، كائناً من كان من الناس. فمن كانت له هذه القوة والصناعة فهو سوفسطائي، ومهنته، هي سوفسطائية، وفعله الكائن عن مهنته فعل سوفسطائي.

والأقاويل الخطبية[١]: هي التي شأنها أن يلتمس بها إقناع الإنسان في أي رأي كان، وأن يميل ذهنه إلى أن يسكن إلى ما يقال له ويصدّق به تصديقاً ما ـ إما أضعف وإما أقوى ـ فإن التصديقات الإقناعية هي دون الظنّ القويّ، وتتفاضل، فيكون بعضها أزيد من بعض على حسب تفاضل الأقاويل في القوة وما يستعمل معها؛ فإن بعض الأقاويل المقنعة يكون أشفى وأبلغ وأوثق من بعض في الشهادات. فإنها كلّما كانت أكثر فإنها أبلغ في الإقناع وإيقاع التصديق بالخبر وأشفى، ويكون سكون النفس إلى ما يقال أشدّ؛ غير أنها على تفاضل إقناعاتها ليس منها شيء يُوقع الظنّ القويّ المقارب لليقين. فبهذا تخالف الخطابة الجدل في هذا الباب.

والأقاويل الشعرية: هي التي تؤلف من أشياء شأنها أن تُخيِّل في الأمر الذي فيه المخاطبة خيالاً ما أو شيئاً أفضل أو أحسن. وذلك إمّا جمالاً أو قبحاً، أو جلالة أو هواناً[٢]، أو غير ذلك مما يشاكل هذه.

ويعرض لنا عند استعمال الأقاويل الشعرية عند التخيل الذي يقع عنها في أنفسنا شبيه بما يعرض لنا عند نظرنا إلى الشيء الذي يشبه ما يُعاف[٣]، فإنّا من ساعتنا يخيل لنا في ذلك الشيء أنه مما يُعاف فتقوم أنفسنا منه فتجتنبه وإن تَيقَّنَّا أنه ليس في الحقيقة كما خُيِّل لنا، فنفعل فيما تُخيله لنا الأقاويل الشعرية، وإن علمنا أن الأمر ليس كذلك، كفعلنا فيها لو تَيقَّنَّا أن

---

(١) الأقاويل الخطبية: أي الخطابة، وهي فنٌّ أدبيٌّ نَثْريٌّ، يشتمل على كلام موجَّهٍ من خطيبٍ إلى مجموعة من الناس، يتناول فيه قضيةً ما بالشرح والتفصيل، بغية التعليم والتوجيه أو الإقناع، معتمداً على أسلوبٍ مؤثرٍ جذَّاب.
ومن أبرز مميزات الأسلوبِ الخطابي: استخدام «النداء»، وانتقاء العبارات البليغة، والإكثار من المترادفات، والإيقاع، والتكرار، والتلوين البلاغي، والاقتباس، وضرب الأمثال، والاعتماد على الشواهد المتنوعة.

(٢) الجَلالَةُ: العَظَمَةُ. الهَوَانُ: الذُّلُّ.

(٣) يُعافُ: يُكْرَهُ وَيُتْرَكُ؛ يقال: عاف الطعام أو الشراب عَيْفاً، وعِيافاً: كَرِهَهُ فَتَرَكَهُ.

الأمر كما خيّله لنا ذلك القول، فإن الإنسان كثيراً ما تتبع أفعاله تخيّلاته أكثر مما تتبع ظنّه أو علمه، فإنه كثيراً ما يكون ظنّه أو علمه مضادًّا لتخيله؛ فيكون فعله الشيء الذي بحسب تخيّله لا بحسب ظنّه أو علمه، كما يعرض عند النظر إلى التماثيل المحاكية للشيء، وإلى الأسماء الشبيهة بالأمور.

وإنما تستعمل الأقاويل الشعرية في مخاطبة إنسان يُستنهض[١] لفعل شيء ما باستقرار إليه وإستدراج[٢] نحوه.

وذلك إما أن يكون الإنسان المستدرج لا رويَّة له تُرشده فينهض نحو الفعل الذي يلتمس منه بالتخييل، فيقوم التخييل مقام الرويّة.

وإما أن يكون إنسان له رويّة في الذي يلتمس منه ولا يُؤمن إذا روَّى فيه أن يمتنع، فَيُعاجَل بالأقاويل الكاذبة، ليسبق بالتخييل رَويّته حتى يبادر إلى ذلك الفعل، فيكون منه بالغلبة قبل أن يستدرك بِرويّته ما في عقبى[٣] ذلك الفعل فيمتنع منه أصلاً، ويتعقّبه فيرى أن لا يستعمل فيه ويؤخّره إلى وقتٍ آخر.

ولذلك صارت الأقاويل دون غيرها تُجمَّل وتُزيَّن وتُفخَّم، وَيُجْعَلُ لها رونقٌ وبهاءٌ[٤] بالأشياء التي ذكرت في علم المنطق.

فهذه أصناف القياسات والصنائع القياسية.

وأصناف المخاطبات التي تُستعمل لتصحيح شيء ما في الأمور كلّها هي في الجملة خمسة: يقينية، وظنونية، ومغلّطة، ومقنعة، ومخيّلة.

وكلّ واحدٍ من هذه الصنائع الخمس لها أشياء تخصّها، ولها أشياء أخر تشترك فيها.

---

(١) يُسْتَنْهَضُ إلى الأمر: يُدْعَى إلى سرعة القيام به.

(٢) استدرج فلاناً إلى الشيء: أدناه منه على التدريج، واستدرج فلاناً: خدعه حتى حمله على أن يدرج، وَدَرَجَ فلان دَرْجاً، ودُرُوجاً: مشى مشية الصاعد في الدَّرَج، أو دَبَّ؛ ومنه: استدرج اللَّه العبد: أمهله ولم يباغته؛ وفي التنزيل العزيز: ﴿**سَنَسْتَدْرِجُهُمْ مِنْ حَيْثُ لا يَعْلَمُونَ**﴾. [الأعراف: ١٨٢].

(٣) عُقْبَى الأمر: آخره أو خاتمته.

(٤) الرَّوْنَقُ: الحُسن والصفاء، ومنه: رونق السيف: ماؤه وحسنه وصفاؤه، ورونق الشباب: أوّله وطراءتُهُ. البهاءُ: الجمال.

والأقاويل القياسية أكانت مركوزة في النفس أو خارجة بالصوت فهي مؤلّفة؛ أما المركوزة في النفس فمن معقولاتٍ كثيرة مرتبطة، مرتّبة، تتعاضد[١] على تصحيح شيءٍ واحدٍ. والخارجة بالصوت فمن ألفاظٍ كثيرةٍ مرتبطةٍ مرتّبة تدلّ على تلك المعقولات وتُساويها فتصير باقترانها إليها مترادفة ومتعاونة على تصحيح شيءٍ عند السامع.

وأقلّ الأقاويل الخارجة هي مركّبة من لفظين لفظين، وأقلّ الأقاويل المركوزة مركّبة من معقولين مفردين، معقولين مفردين، وهذه هي الأقاويل البسيطة.

والأقاويل القياسية إنما تؤلّف عن الأقاويل البسيطة فتصير أقاويل مركّبة.

وأقلّ الأقاويل المركّبة ما كان مركّباً عن قولين بسيطين، وأكثرها غير محدود. فكلّ قولٍ قياسي فأجزاؤه العظمى هي الأقاويل البسيطة، وأجزاؤه الصغرى، وهي أجزاء أجزائه، هي المفردات من المعقولات والألفاظ الدالّة عليها. فتصير أجزاء المنطق ثمانية كلّ جزء منها في كتاب:

الأول: فيه قوانين في المفردات من المعقولات والألفاظ الدالّة عليها. وهو في الكتاب الملقب، بالعربية «المعقولات»، وباليونانية «قاطيغورياس».

والثاني: فيه قوانين الأقاويل البسيطة التي هي المعقولات المركّبة من معقولين مفردين معقولين مفردين والألفاظ الدالّة عليها المركّبة من لفظين لفظين. وهو في الكتاب الملقّب، بالعربية «العبارة»، وباليونانية «باري أمينياس».

والثالث: فيه الأقاويل التي يعبّر بها القياسات المشتركة للصنائع الخمسة، وهي في الكتاب الملقب، بالعربية «القياس»، وباليونانية «أنولوطيقا الأولى».

والرابع: فيه القوانين التي تُمتحن بها الأقاويل البرهانية، وقوانين الأمور التي تلتئم بها الفلسفة، وكلّ ما تصير به أفعالها أتمّ وأفضل وأكمل.

---

(١) تتعاضد: تتعاون وتتناصر.

وهو بالعربية كتاب «البرهان»، وباليونانية «أنولوطيقا الثانية».

والخامس: فيه القوانين التي تُمتحن بها الأقاويل الجدلية وكيفية السؤال الجدلي، والجواب الجدلي، وبالجملة قوانين الأمور التي تلتئم بها صناعة الجدل وتصير بها أفعالها أكمل وأفضل وأنقد. وهو بالعربية كتاب «المواضع الجدلية»، وباليونانية «طوبيقا».

والسادس: فيه أولاً قوانين الأشياء التي شأنها أن تغلط عن الحقّ وتلبِّس وتحيِّر، وإحصاء جميع الأمور التي يستعملها المُشنّع والمُموّه وكيف تفسخ، وبأي الأشياء تدفع، وكيف يتحرّز الإنسان من أن يغلط في مطلوباته أو يغالط. وهذا الكتاب يُسمّى باليونانية «سوفسطيقا» ومعناه الحكمة المُموّهة.

والسابع: فيه القوانين التي تمتحن وتُسْبَر[1] بها الأقاويل الخطبية وأصناف الخطب وأقاويل البلغاء والخطباء، فيعلم هل هي على مذهب الخطابة أم لا؛ ويحصي فيها جميع الأمور التي تلتئم بها صناعة الخطابة، ويعرف كيف صناعة الأقاويل الخطبية والخطب في كلّ فنّ فنّ من الأمور، وبأيّ الأشياء تصير أجود وأكمل وتكون أفعالها أنفذ وأبلغ؛ وهذا الكتاب يُسمّى «ريطوريقا» وهو الخطابة.

والثامن: فيه القوانين التي تُسبَر بها الأشعار وأصناف الأقاويل الشعرية المعمولة والتي تعمل في فنّ فنّ من الأمور، ويحصي أيضاً جميع الأمور التي تلتئم بها صناعة الشعر، وكم أصناف الأشعار والأقاويل الشعرية، وكيف صنعة كلّ شعرٍ منها، ومن أيِّ الأشياء يعمل، وبأي الأشياء يلتئم ويصير أجود وأفخر وأبهى وألذّ، وبأيّ أحوالٍ ينبغي أن يكون حتى يصير أبلغ وأنفذ. وهذا الكتاب يُسمّى باليونانية «فيوطيقا» وهو كتاب الشعر.

فهذه أجزاء المنطق، وجملة ما يشتمل عليه كلّ جزء منها.

والجزء الرابع هو أشدّها تقدّماً بشرفٍ ورئاسةٍ، والمنطق إنما التمس به على القصد الأول، الرابع. وما في أجزائه إنما عمل لأجل الرابع. فإن

---

(١) سَبَرَ الشيء سَبْراً: حَزَرَهُ أو خَبِرَهُ؛ ومنه: سَبَرَ الجرح: قاس غَوْرَهُ بالمِسْبَار.

الثلاثة التي تتقدَّمه في ترتيب التعليم هي توطيئات ومداخل وطرق آلية. والأربعة الباقية التي تتلوه لسببين:

أحدهما: أن في كلّ واحدٍ إنفاذاً ومعونةً على أنها كالآلات للجزء الرابع، ومنفعة بعضها أكثر وبعضها أقل.

والثاني: على جهة التحرير[1]، وذلك أنها لو لم تتميّز هذه الصنائع بعضا عن بعض حتى تعرف قوانين كلّ واحد منها على انفرادها، مميزة عن قوانين أخرى، لم يأمن الإنسان عند التماسه الحقّ واليقين أن يستعمل الأشياء الجدلية، من حيث لا يشعر أنها جدلية، فيعدل به عن اليقين إلى الظنون القوية، أو يكون قد استعمل من حيث لا يشعر أموراً خطبية فيعدل إلى الإقناع؛ أو يكون قد استعمل المغلطات من حيث لا يشعر؛ فإما أن توهمه فيما ليس بحقٍّ أنه حقٌّ فيعتقده، وإما أن تحيّره. أو يكون قد استعمل الأشياء الشعرية من حيث لا يشعر أنها شعرية، فيكون قد عمل في اعتقاداته على التخيلات وعند نفسه أنه سلك في هذه الأحوال الطريق إلى الحقّ فصادف مُلْتَمَسَهُ[2]، ولا يكون صادفه على الحقيقة. كما أن الذي يعرف الأدوية والأغذية، وإن لم يتميّز له السموم عن هذه بالعقل حتى يتيقّن معرفتها بعلاماتها، لم يأمن أن يتناولها على أنها غذاء أو دواء من حيث لا يشعر فيتلف[3].

وأما على القصد الثاني، فإنه يكون قد أعطى أيضاً أهل كلّ صناعة من الصنائع الأربعة جميع ما تلتئم به تلك الصناعة حتى يدري الإنسان إذا أراد أن يصير جدلياً بارعاً كم شيء يحتاج إلى تعلُّمه، فيدري أيّ شيء يمتحن على نفسه أو على غيره أقاويله ليعلم هل سلك فيها طريق الجدل أم لا، ويدري إذا أراد أن يصير خطيباً بارعاً، كم شيء يحتاج إلى تعلُّمه ويدري بأي الأشياء يمتحن على نفسه أو على غيره، ليعلم هل سلك في أقاويله طريق

(١) التحرير: يقال: حَرَّرَ الكتاب تحريراً: أصلحه وجوَّد خطَّه، وحرَّر الوَزْنَ: دقَّق فيه، وحرَّر الرَّمْيَ: أحكمه؛ وفيه: حَرَّرَ الولد: أفرده لطاعة اللَّه؛ قال تعالى: ﴿**رَبِّ إنّي نَذَرْتُ لَكَ ما في بَطْنِي مُحَرَّراً**﴾. [آل عمران: ٣٥].

(٢) مُلْتَمسُهُ: مَطْلَبُهُ؛ يقال: التمس الشيء: طلبه.

(٣) تَلِفَ تَلَفاً: هَلَكَ وعَطِبَ، فهو تَلِفٌ وتالفٌ، ومنه يقال: ذهبت نفسه تلفاً: هَدَراً.

الخطابة، أو طريق غيرها. وكذلك يدري إذا أراد أن يصير شاعراً بارعاً، كم شيء يحتاج إلى أن يتعلّمه، ويدري بأيّ الأشياء يمتحن على نفسه وعلى غيره من الشعراء، ليعلم هل سلك في أقاويله طريق الشعراء أو عدل عنه وخلط به طريقاً غيره. وكذلك يدري إذا أراد أن يكون له قدرة على أن يغالط غيره ولا يغالطه أحد، كم شيء يحتاج إلى أن يعلمه، ويدري بأيّ الأشياء يمكن أن يمتحن كلّ قولٍ وكلّ رأيٍ، فيعلم هل غلط فيه أو غُولط، ومن أيّ جهةٍ كان ذلك.